

- النظرية الحديثة في الطلب على النقود، وهي نظرية المدرسة النقدية، وقد اهتمت هذه المدرسة بتحليل الطالب على النقود بأسلوب مماثل في تحليل الطلب على أي سلعة أو أي أصل مالي آخر.

2. توازن سوق النقود

يمكننا توضيح توازن سوق النقود بيانيا في شكل (3-6) وفي ظل الافتراضات التالية:

- كمية عرض النقود هو متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي. أي أن:

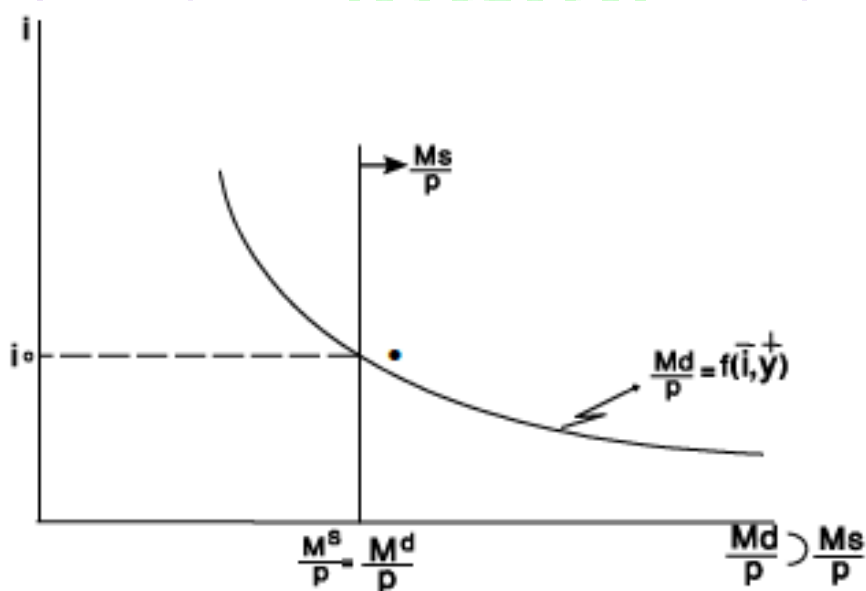
$$\frac{M^s}{P} = \frac{M_0^s}{P}$$

حيث M_0^s = عرض النقود كمتغير ثابت و مستقل.

- الطلب على النقود يحدد وفقا لرؤية المدرسة الكينزية. أي أن:

$$\frac{M^d}{P} = f(i^-, y^+)$$

- إن نقطة التقاطع بين خط عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود تحدد سعر الفائدة التوازني عند كمية معينة توازنه للنقود. (أنظر شكل 3-6).



- يلاحظ من شكل (3.6) أن سعر الفائدة التوازني (i^*) قد تحدد عند

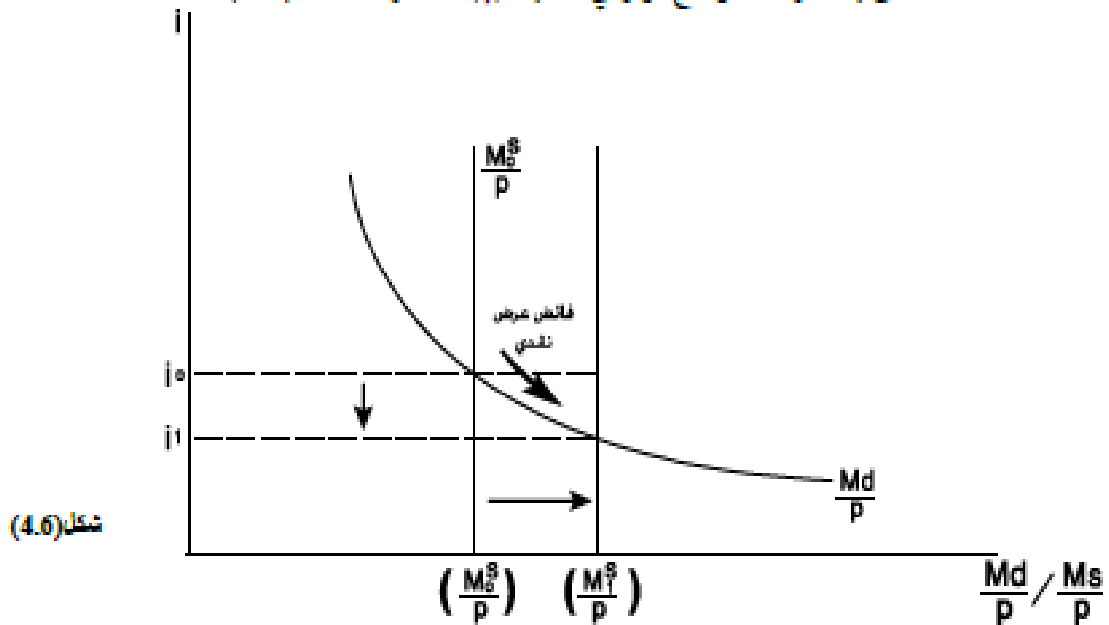
$$\frac{M_s^s}{P} = \frac{M^d}{P}$$

- ويلاحظ كذلك أنه إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود من

$\frac{M_s^s}{P}$ إلى $\frac{M_1^s}{P}$ ، فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى

جهة اليمين، مسبباً وجود فائض عرض نقدي يؤدي إلى انخفاض سعر

الفائدة حتى يستقر عند وضع توازني جديد (i_1) . انظر شكل (4.6)



شكل (4.6)

ثالثاً: الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من مجموعة من المصارف أو البنوك الأتية: (البنك المركزي، المصارف التجارية التقليدية، البنوك المتخصصة، المصارف الإسلامية في بعض البلدان).

أولاً: البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية لأي بلد، حيث يمارس عدداً من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها. وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البنك المركزي هي:

- إصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات التطور الاقتصادي وأهداف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية.
 - إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير المصارف التجارية ونشاطها وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل للمواد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلكم الأهداف.
 - إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
 - تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.
 - إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.
 - باختصار، فإن أبرز وظائف الصرف أو البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:
- (1) البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالآتي:
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة.
 - إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وتسوية المدفوعات الدولية
 - المستشار النقدي والمالي للحكومة.
- (2) البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث:
- إجراء المقاصات والتسويات من البنوك.
 - تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الازمات.
- (3) البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه:
- يقوم بإصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

ثانيا : المصارف التجارية:

تمارس المصارف التجارية دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. وبعبارة أدق، فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون. أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود والمساهمة في خلق الائتمان، إذ تستقبل الودائع من المدخرين، وهم بمثابة المقرضين للمصارف مقابل حصول المودعين على فوائد، وبالمثل فإن المصارف تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض إلى طالبيها من المستثمرين مقابل حصولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها المصارف للمودعين، والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة

المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح المصارف التجارية. وبصورة عامة فإن أهم وظائف المصارف التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (المقرضين) بمختلف أشكالها (ودائع تحت الطلب، وودائع لأجل مختلفة).
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقا لاعتبارات الربحية والسيولة.
- القيام بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة مثل، خصم الأوراق التجارية والمراسلات مع البنوك والمراسلين وشراء العملات الأجنبية وبيعها وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية للمتعاملين مع البنوك

ثالثا: المصارف المتخصصة:

تنشأ المصارف المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، حيث ينحصر نشاط هذه المصارف في تحقيق أهداف تنمية، مثل المصارف المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية، والمصارف التي تتخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو مصارف تنمية الصادرات وتختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد. كذلك، فإن المصارف قد تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية، مثل: مصرف الإسكان التي تختص بتمويل المشروعات الإسكانية، ومثل مصرف تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر ونحوها.

تختلف المصارف المتخصصة عن المصارف التجارية التقليدية في الأوجه التالية:

- ليس من وظائف المصارف المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند المصارف التجارية، ولذا فإن نشاط المصارف المتخصصة محدد فيما يتعلق بقبول الودائع وجذب المدخرات.
- تسهم الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه المصارف إضافة إلى ما تحصل عليه هذه المصارف من أرباح وقروض محلية أو خارجية لتعزيز مواردها.
- لذلك، فإن نجاح هذه المصارف في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

رابعا: المصارف الإسلامية:

نشأت الحاجة إلى مصارف إسلامية لسببين رئيسيين هما:

(1) ضرورة التعامل بأساليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، وهذا لا توفره المصارف التجارية التقليدية.

(2) إن مفهوم الائتمان هو مفهوم واسع، فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في المصارف التجارية التقليدية.

إن مفهوم الائتمان عند المصارف الإسلامية يتسع ليشمل (بالإضافة إلى إقراض النقود) الإقراض أو المداينات بشكل واسع، أي أن الائتمان يشمل القروض النقدية، أو البيوع بالأجل والمرايحة أو الديون السلعية، وبناء على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن المصارف الإسلامية لديها قدرة على توليد الائتمان بمعناه الشامل، وهي لا تختلف عن المصارف التقليدية إلا في الصيغ والأساليب (الخالية من الربا المحرم شرعا) لتوليد الائتمان، حيث إن هذه الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطرة، من رب المال والمستثمر.

رابعاً: السياسة النقدية:

1. تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار. يشير التعريف اعلاه إلى جملة من سمات السياسة النقدية وخصائصها ومن أبرزها ما يلي:

(1) للسياسة النقدية أهداف نهائية وأهداف وسيطة

- الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، أي: ضمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها (انخفاض معدل البطالة).

- إضافة إلى تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند مستويات مرغوبة.

- أما الأهداف الوسيطة التي تتوخاها السياسة النقدية، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي، وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق (M1) ويقصد بمعدل النمو المرغوب للعرض النقدي، ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتلاءم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي من أجل تحقيق استقرار الأسعار.

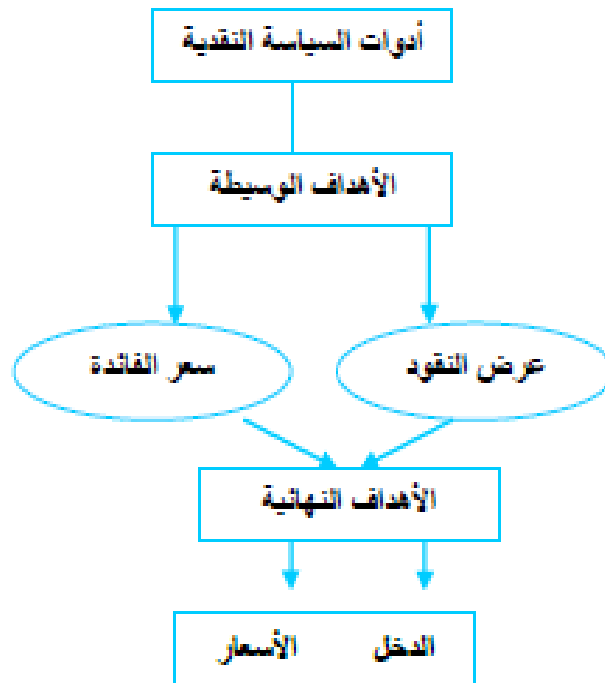
- كذلك فإن من الأهداف الوسيطة هو تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال، وعند ذلك المستوى الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي.

ويلاحظ أن الأهداف الوسيطة (التحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد) تسمى بأهداف الأداء.

(2) إن التحكم في عرض النقود كهدف وسيط (أو هدف أداء) للسياسة النقدية له أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي، وتكمن هذه الأهمية في أن عرض النقود له تأثير في سعر الفائدة، والأخير له تأثير في الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم تأثيره على الدخل القومي وفقا لتحليل المدرسة الكينزية. أي أن التغير في عرض النقود يسبب تغيرا في سعر الفائدة، وهذا يسبب تغيرا في حجم الاستثمار الذي يسبب تغير الطلب الكلي ومن ثم التأثير في الدخل فالأسعار.

(3) أن السلطات النقدية (البنك المركزي) هي التي تستخدم جملة من أدوات وإجراءات السياسة النقدية من أجل التأثير في عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير في الدخل (الناتج) والأسعار كهدف نهائي. والشكل التالي يوضح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة والنهائية.

شكل (5.6)



إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:

- عمليات السوق المفتوحة.

- سياسة سعر الخصم.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- وسائل الإقناع الأدبي.

(4) إن خطة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية تشتمل على الإجراءات الآتية:

- أ- تحديد الهدف النهائي، وليكن مثلاً تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (يحدد بقرار سياسي).
 - ب- تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية. حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل النمو المرغوب للعرض النقدي الذي ينسجم مع معدل نمو الناتج المرغوب والمحدد سلفاً.
بافتراض أن البنك المركزي اتخذ قراراً بزيادة عرض النقود بنسبة 5% خلال فترة معينة.
 - ت- يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الزيادة المستهدفة في احتياطيات المصارف اللازمة لزيادة عرض النقود بنسبة 5%.
لنفترض أن حجم الزيادة المستهدفة في الاحتياطيات هو 4% مثلاً.
 - ث- يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لزيادة عرض النقود بتلك النسبة المحددة.
ويلاحظ أن أدوات السياسة النقدية تكون ذات اتجاه توسعي، حيث الهدف منها هو زيادة عرض النقود، وذلك من خلال الأدوات التالية:
 - تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
 - شراء الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
 - أو زيادة قروض الخصم للمصارف التجارية.
- يلاحظ أن تلك الأدوات، سوف تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على توليد الائتمان والإقراض وبالتالي زيادة عرض النقود. وهذا هو الهدف الذي اعتمده البنك منذ البداية. والعكس يحدث إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود لأنه سيطبق في هذه الحالة سياسات نقدية ذات توجه انكماش، أي زيادة سعر الخصم أو بيع الأوراق المالية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو كل هذه الأساليب مجتمعة.

2. أدوات وإجراءات السياسة النقدية:

(1) نسبة الاحتياطي القانوني (rd):

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير في عرض النقود من خلال التحكم في قدرة المصارف على توليد الائتمان، وتعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى المصارف وهذه النسبة يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. $(rd = \frac{R}{D})$

حيث: $R =$ حجم الاحتياطي

$D =$ إجمالي الودائع لدى البنوك

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية:

(أ) اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التقييدي أو الاتجاه الانكماشى، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة المصارف على الإقراض وبالتالي التوسع في الاستثمار، يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية. ونلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة المصارف التجارية على الإقراض تنخفض، وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

(ب) اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

هذا هو الاتجاه التوسعي، حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فزيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الدخل. يستخدم هذا الاتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي إذ يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية. أي أنه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

مثال:

لتوضح كيف يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير في قدرة المصارف على توليد الائتمان، وبالتالي التأثير في عرض النقود، وذلك من خلال فكرة ما يسمى بمضاعف النقود البسيط. ومضاعف النقود البسيط هو:

$$\frac{1}{rd} = \frac{\Delta D}{\Delta R}$$

حيث:

$\Delta D =$ حجم التغير في الودائع.

ΔR = حجم التغير في الاحتياطات

$\frac{1}{rd}$ = مضاعف النقود البسيط وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd).

من المعادلة السابقة نستطيع إيجاد حجم التغير في الودائع الناجم عن تغير معين في حجم الاحتياطات.

$$\Delta D = \frac{1}{rd} \Delta R$$

لنفترض الآن أن (rd = 0.2)، وأن ($\Delta R = 100$) مليون دولار، وتمثل حجم الوديعة الأصلية في أحد المصارف التجارية مثلاً، أي أن حجم التغير في الودائع التي تستطيع المصارف توليدها هو:

$$\Delta D = \frac{1}{0.2} (100)$$

$$\Delta D = 5(100) = 500$$

وهذا يعني أنه عندما تكون نسبة الاحتياطي (0.2) فإن مضاعف النقود البسيط = 5، وبالتالي فإن تغيراً مقداره (100) مليون دولار في احتياطات المصارف (أي ودائع أصلية في المصارف مقدارها 100) يؤدي إلى زيادة حجم الودائع التي تستطيع المصارف توليدها إلى 500 مليون دولار، أي أنها تضاعفت خمس مرات الزيادة الأصلية في الودائع (الاحتياطات).

الآن لو أن البنك المركزي قام بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى 10% هذا الأمر يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الودائع وبالتالي التأثير على عرض النقود بالزيادة، وفي هذه الحالة نجد ما يلي:

$$\Delta D = \frac{1}{0.1} (100) = 10(100) = 1000 \$$$

ولذا، فإن تضاعف الودائع عشر مرات الزيادة الأصلية في الودائع يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على الإقراض، وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة عرض النقود.

(2) سياسة السوق المفتوحة:

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثير في عرض النقود، وتتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أدونات الخزنة، وذلك للأفراد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فإذا أراد البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية (B)، وبالتالي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية. حيث تزيد حيابة البنك المركزي من هذه السندات، بينما يقوم بدفع قيمتها إلى الأفراد والمصارف، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود. أما إذا أراد البنك المركزي

تخفيض عرض النقود، فإنه يلجأ إلى عملية بيع الأوراق المالية، وبهذه العملية تزيد حيازة البنوك والأفراد من هذه الأوراق مقابل انخفاض السيولة النقدية لديهم، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود. يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية. ولذلك، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة. وعلى العكس، فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظرا لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية.

3) سياسة سعر الخصم:

تلجأ المصارف التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة. ويقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم للتأثير في عرض النقود من خلال التأثير في قدرة المصارف في توليد الائتمان. فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقد، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من المصارف، وهذا يحد من قدرة المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان. والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز المصارف على زيادة اقتراضها من البنك المركزي، وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقد. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان النامية، محدودة نظرا لعدم حاجة المصارف للاقتراض من البنك المركزي حيث يتوفر لهذه المصارف فوائض نقدية لديها لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

خامسا: دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

1. حالة معالجة الفجوة الركودية

عرفنا سابقا أن التغير في عرض النقد له أهمية كبيرة والتأثير في سعر الفائدة، ومن ثم التأثير في الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير في الدخل.

لنفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي، التي تسمى بالفجوة الركودية.

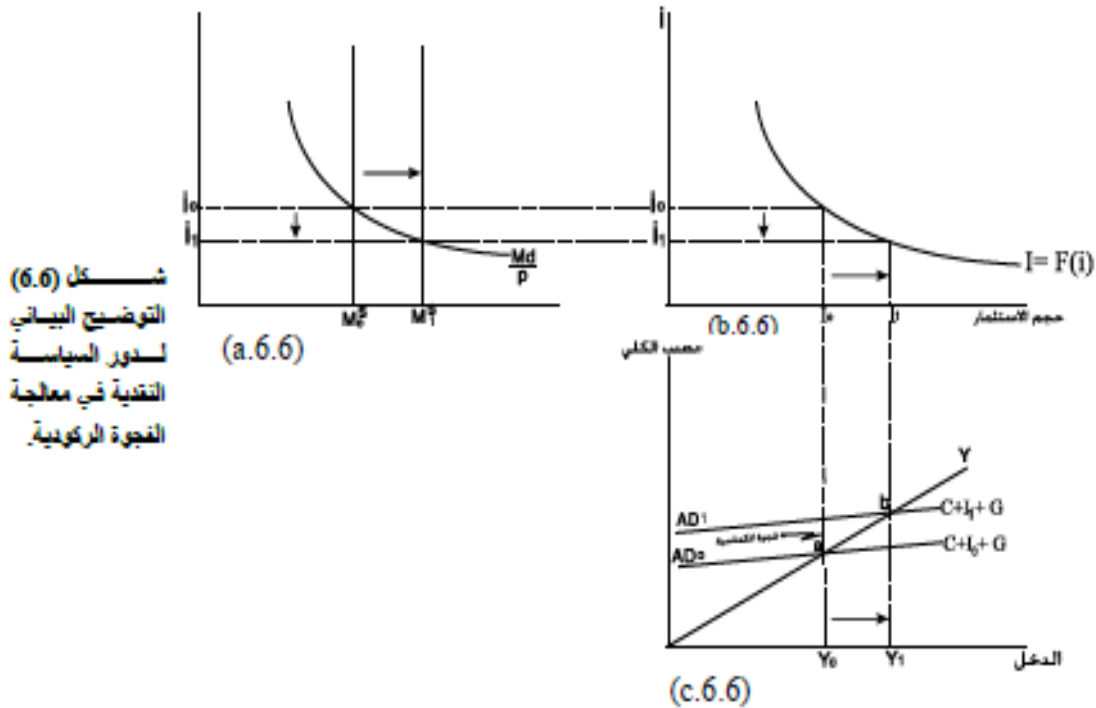
أن السؤال هو: كيف تستخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية؟

من الواضح أننا بحاجة الآن إلى زيادة عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقاً ولكن بالاتجاه التوسعي، أي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم، أو كل هذه الأدوات، إضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية (أوراق البنكنوت). ولكن لماذا زيادة عرض النقود؟

عرفنا سابقاً أن زيادة عرض النقود هو الهدف الوسيط أو هدف الأداء للبنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة (في ظل اقتصاد حر). وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار وفقاً لتحليل المدرسة الكلاسيكية، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وحيث إن الاستثمار هو محدد رئيس أو مكون رئيس في دالة الطلب الكلي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى).

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل تعتمد على حجم مضاعف الإنفاق الكلي الذي عرفناه سابقاً. إذن آلية التأثير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال آلية التغير في سعر الفائدة وفقاً لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

والشكل البياني التالي يوضح آلية التأثير من خلال الربط بين توازن سوق النقود وتوازن الدخل.



يمثل شكل (a.6.6) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_0)، بينما يمثل شكل (b.6.6) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (I_0) عند سعر الفائدة (i_0)، أما الرسم (c.6.6) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلي ($AD = C + I_0 + G$) والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (y_0).

لاحظ أن الدخل التوازني (y_0) ليس هو دخل التوظيف الكامل (الكامن)، وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركودية يتطلب زيادة الطلب الكلي، أي انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ($AD_1 = C + I_1 + G$) من أجل تحقيق الدخل التوازني الكامن (Y_1).

عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقد إلى (M_1^S)، فإن دالة عرض النقود في شكل (a.6.6) تنتقل جهة اليمين، حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1).

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (a.6.6) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى (I_1) عند سعر الفائدة المنخفض (i_1). وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى (I_1) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى. أي تنتقل الدالة من ($AD_0 = C + I_0 + G_0$) إلى ($AD_1 = C + I_1 + G_0$) وذلك في شكل (c.6.6). حيث يزيد الدخل التوازني من (y_0) إلى (Y_1) وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة (a) إلى النقطة (b) في شكل (c.6.6).

2. حالة معالجة الفجوة التضخمية

لنفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية، هذا يتطلب تطبيق سياسات نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقد. يؤدي انخفاض عرض النقد إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل، وبذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية. وبإانيا، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من ($AD_1 = C + I_1 + G$) إلى ($AD_0 = C + I_0 + G$) كما في الشكل التالي.

وبمعنى آخر، فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة الحالة معالجة الفجوة الركودية.